



مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

الفصل الاول:

يمكن تسوية مخالفات الصرف المرتكبة قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ من قبل الأشخاص الطبيعيين المقيمين على معنى تشريع الصرف.

لا تنسحب أحكام هذا القانون على مخالفات الصرف المرتبطة بأي فعل يجرمه القانون الأساسي عدد لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. تتمثل المخالفات موضوع التسوية على معنى هذا القانون في:

أ. عدم التصريح بالمكاسب بالخارج كلما كان التصريح مستوجبا وعدم الامتثال للإجراءات الناتجة عن ذلك طبقا لقانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والأمر عدد 608 لسنة 1977 المؤرخ في 27 جويلية 1977 المتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 والت راتب الجاري بها العمل.

ب. عدم إعادة مداخل ومخارج المكاسب المشار إليها بالفقرة "أ" أعلاه والمكاسب من العملات إلى البلاد التونسية وعدم إحالتها مقابل الدينار كلما اقتضت الترتيبات الجاري بها العمل إعادة تلك المداخل والمخارج والمكاسب وإحالتها.

ج. مسك عملات في شكل أوراق نقدية أجنبية بالبلاد التونسية وعدم إيداعها لدى وسيط مقبول وعدم إحالتها مقابل الدينار كلما اقتضت الترتيبات الجاري بها العمل إيداع تلك العملات وإحالتها.

الفصل 02:

للانتفاع بالتسوية المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون، يتعين على الأشخاص المعنيين في أجل لا يتجاوز سنة بعد صدور هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

1- إيداع تصريح على الشرف لدى وسيط مقبول يحدد طبيعة وقيمة المكاسب المصرح بها، والبلد الموجودة فيه ويقر بمقتضاه الشخص الطبيعي بأن العملات موضوع التسوية متأتية من مصدر مشروع طبقا للفصل 03 من هذا القانون.

2- إعادة المداخل والمحاصيل والمكاسب من العملات المشار إليها بالفقرة "ب" من الفصل 01 من هذا القانون إلى البلاد التونسية.

3- إيداع العملات المشار إليها بالفقرتين "ب" و "ج" من الفصل 01 من هذا القانون بالحسابات المشار إليها بالفصل 03 من هذا القانون أو إحالتها مقابل الدينار لدى وسيط مقبول.

تحدث مساهمة تحررية توظف على الأشخاص الطبيعيين المقيمين المذكورين بالفصل 01 تعفيهم من مخالفات الصرف والمخالفات الجبائية الموظفة على الأموال التي تمت تسويتها طبقا لهذا الفصل.

4- تحتسب نسبة المساهمة التحررية كما يلي:

أ- 15% من قيمة اقتناء الممتلكات العقارية الموجودة بالخارج ومن قيمة اكتتاب أو اقتناء الأصول المالية والقيم المنقولة وغيرها من السندات والإيداعات الموجودة بالخارج شريطة تحويل 25% من مبلغ الإيداعات المذكورة إلى حساب بنكي أو بريدي مفتوح بالبلاد التونسية.

يمكن دفع مبلغ القيمة بما يقابلها بالدينار عند التصريح على أقساط مدة سنتين على أقصى تقدير.

طبقا لروزنامة تضبط بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ب- 7% من المقابل بالدينار لقيمة العملات التي تم إيداعها بالحسابات المشار إليها بالفصل 03 من هذا القانون وذلك بالنسبة للمبالغ المعادة من الخارج المشار إليها بالفقرة "ب" من الفصل 01 من هذا القانون.

تخفيض هذه النسبة إلى 4% عند إحالة المبالغ المسترجعة مقابل الدينار.

ج- بالنسبة للمبالغ بالعملة المتأتية من المصادر الداخلية والمشار إليها بالفقرة "ج" من الفصل 01 من هذا القانون يستوجب إحالة نسبة لا تقل عن 20% من قيمتها مقابل الدينار مع دفع مساهمة تحررية بنسبة 4% على مقدارها. وتستوجب المساهمة التحررية بنسبة 7% على باقي المبالغ التي تم إيداعها بالحسابات المشار إليها بالفصل 03 من هذا القانون.

ويتم استخلاص المبالغ المشار إليه أنفا من قبل الوسيط المقبول الذي تمت عملية فتح الحساب أو الإحالة لديه بناء على تصريح حسب أنموذج تعدده الإدارة للغرض.

5- يتولى الوسيط المقبول تحويل المبالغ المخصوصة من المورد لفائدة خزينة الدولة في أجل أقصاه اليوم الخامس عشر من الشهر الموالي للشهر الذي تمت فيه عملية الخصم. وتطبق في هذه الحالة الواجبات والعقوبات والإجراءات المعمول بها في مادة الخصم من المورد.

-ينتفع الأشخاص المعنيون بهذا الفصل من إبراء الذمة بعنوان الخطايا المتعلقة بمخالفات الصرف ومن دفع الضرائب والأداءات والخطايا المتعلقة بها ومن أي تتبع إداري أو قضائي في مادة الصرف موضوع التسوية وذلك في حدود المبالغ التي تمت إحالتها إلى الوسيط المقبول.

الفصل 03:

يمكن للمتفعين بالتسوية على معنى هذا القانون فتح حسابات بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل لدى الوسطاء المقبولين لإيداع العملات المشار إليها بالفصل 02 من هذا القانون.

الفصل 04:

1) يمكن للأشخاص المعنيين بالتسوية استعمال المبالغ المودعة بالحسابات المشار إليها بالفصل 03 من هذا القانون طبقاً للتراتب الجاري بها العمل، كما يلي:

- لاستثمارها بالبلاد التونسية،
- لتغطية نفقاتهم داخل البلاد التونسية،
- لتغطية نفقاتهم خارج البلاد التونسية، باستثناء تغذية حسابات بالعملة بالخارج.

تتولى لجنة التحاليل المالية القيام بالتحريات التي تراها ضرورية فيما يتعلق بعمليات التسوية المشار إليها بالفصول 01 و 02 و 03 و 04 من هذا القانون وفقاً للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 05:

يمكن للأشخاص الطبيعيين المقيمين فتح حساب بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل حسب الشروط الآتية ذكرها:

• شروط فتح الحسابات:

يمكن للأشخاص الطبيعيين المقيمين ذوي الجنسية التونسية أن يفتحوا بدفاتر الوسطاء المقبولين حسابات بالعملات. لا يخضع فتح هذه الحسابات للشرط المنصوص عليه بالفصلين 16 و 18 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية و الفصل 16 من القانون عدد 83 لسنة 1986 المؤرخ

في غرة سبتمبر 1986 و المتعلق بقانون المالية التنقيحي لسنة 1986، ولا يخضع للموافقة المسبقة للبنك المركزي .

*قواعد سير هذه الحسابات بالعملات القابلة للتحويل:

يمكن توفير هذه الحسابات بالعملات القابلة للتحويل بدون ترخيص مسبق بواسطة :

*المبالغ المتأتية من حساب آخر بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل .

*الفوائد المتحصل عليها من المبالغ المودعة في الحساب و ذلك إذا تم توظيفها من قبل

الوسيط المعتمد بنسبة مجيزة حسب شروط يضبطها البنك المركزي .

*عمليات الخصم من الحسابات:

*يمكن الخصم من الحسابات بالعملات القابلة للتحويل بدون ترخيص مسبق:

- لكل عملية تسديد إلى الخارج .

- لتسليم أية عملات أجنبية لصاحب الحساب للقيام بسفر إلى الخارج .

- لتوفير اعتماد لحساب بالعملات آخر.

مع العلم أنه لا يمكن بأي حال أن يكون هذا الحساب مدينا.



شرح الأسباب

لمقتراح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

يتمثل تداول العملة خارج القنوات الرسمية والأطر القانونية وعدم التصريح بالمكاسب بالخارج وعدم إعادة المداخيل والمحاصيل والمكاسب بالعملات إلى البلاد التونسية، مخالفات لقانون الصرف الذي يحجر على المقيمين مسك عملات واستعمالها لأغراض غير تلك المحددة بصفة حصرية بالتراتبين وينص على عقوبات بالسجن وخطايا مالية تجاه المخالفين.

وأمام تفاقم ظاهرة تداول العملة خارج القنوات الرسمية وعدم التصريح بالمكاسب بالخارج كلما كان التصريح مستوجبا أثرت بصفة ملحوظة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الاحتياطي من العملة الصعبة بصفة خاصة.

أصبح من الضروري اتخاذ إجراء استثنائي يحفز على ادماج تلك العملات بالقطاع المنظم، والتصريح بالمكاسب بالخارج وذلك عبر سن قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف يستهدف الأشخاص الطبيعيين المقيمين ويستثني هذا المقترح الأشخاص المعنويين.

2025/58

قائمة الإمضاءات حول

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	ماهر الكنتاري	
2	عزالدين البكيت	
3	Tarek	
4	مريمان بلال	
5	عصام ستو ساني	
6	طارق الربيعي	
7	نابت العباد	
8	ظافر الصليبي	
9	محمد عي فنيحة	
10	محمد بن سعي	
11	سامي رايس	
12	محمد كاي	
13	دسليم المالح عمير	
14	يوسف الكومي	
15	عبد القادر بن زنيش	
16	أحمد نقر	
17	عصام المرح حاي	
18	عمر بن عمر	
19	زينة حبيب الله	
20	نسيم التواب	
21	محمدي عايد	
22	ماجد البوري	

2025/58

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تصريح بتبني مقترح قانون

اسفله
سوزا لیس الکا می

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأتّى أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وَإِنِّي عَلَى تَمَامِ الْعِلْمِ بِمَضْمُونِهِ وَأَطْلَابِ عَرْضِهِ وَفَقِ الشَّرْطِ
الْقَانُونِيَّةِ قَصْدِ النَّظَرِ فِي إِمْكَانِيَةِ الْمَصَادِقَةِ عَلَيْهِ.

الامضاء



إِنِّي الْمَمْضِي (ة) أَسْفَلُهُ

طاهر السلفي

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأتّى أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وإني على تمــــــــــــــــــــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشُّروط
القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تصريح

ببتني مقترح قانون

.....

وعلا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأتّى أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

وإنّي على تم—————ام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

A hand-drawn diagram of a figure-eight knot, which is a two-component link. It consists of two interlocking loops. The diagram is labeled with the number '2' in the top right corner.

تصريح بتبني مقترح قانون

..... 2 (1) or less

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأتّى أتبنّي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وإني على تمــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



تصريح بتبني مقترح قانون

معالم الزمان: ١٤٤٥ هـ

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأتّبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وإني على تمــــــــــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط
القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



تصريح بتبني مقترح قانون

.....

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

وإني على تمــــــــــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشُّروط
القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

